

Distr.: Limited
16 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 128 (أ) من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة:

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تركمانستان: مشروع قرار

تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 213/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، المعنون "دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة"، وقرارها 197/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، المعنون "السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط"، وقرارها 212/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

وإن تؤكد من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإن تؤكد من جديد الأهمية التي يتسم بها في هذا العقد الخاص بالعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة الحرص على أن تُنفذ في الوقت المناسب خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽²⁾، وإن تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس⁽³⁾،

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 313/69، المرفق.

(3) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.



وإنّ تدرك مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالاستثمار في البنى التحتية الجيدة النوعية لعام 2019، وهي مجموعة من المبادئ الطوعية غير الملزمة المصممة بحيث تعكس التطوع إلى الاستثمار في البنى التحتية الجيدة النوعية،

وإنّ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالنقل المستدام، الذي عقد في عشق آباد، تركمانستان، يومي 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وإنّ تشير أيضاً إلى بيان عشق آباد⁽⁴⁾ المنبثق عنه،

وإنّ تشير إلى المناقشات الجارية بشأن الفرص والتحديات والحلول المتصلة بتحقيق النقل المستدام وضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به في منتديات النقل الدولي وداخل منظومة الأمم المتحدة، وإنّ تعترف بالجهود التي تبذلها بالفعل هيئات الأمم المتحدة الفنية والإقليمية، وإنّ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل المعني بالنقل المستدام، الذي سيعقد في بيجين، الصين، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والذي من المتوقع أن يسهم في تحقيق النقل المستدام، والمؤتمر الوزاري الدولي لشؤون النقل في البلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في تركمانستان يومي 5 و 6 نيسان/أبريل 2022،

وإنّ تشير إلى قرارها 299/74 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020، المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم"، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق للجمعية بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2022،

وإنّ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ويسهل الوصول إليها لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإنّ تشير إلى ضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمساكن المتعلقة بممرات النقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة والربط، وإنّ تشير في هذا الصدد إلى المداوولات الحكومية الدولية ذات الصلة في الهيئات والمنديات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك ضمن سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإنّ تشير إلى تقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾،

وإنّ تسلّم بالدور الهام الذي يؤديه النقل المستدام في التصدي لحالات مثل جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال تيسير وإيصال المساعدة والسلع الأساسية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالإمدادات الطبية، وخصوصاً التشخيص والعلاجات والأدوية واللقاحات ذات الأولوية، وإنّ تنوّه مع التقدير في هذا الصدد بجهود الدول لضمان سلاسة تشغيل ممرات النقل أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها،

وإنّ تكرر تأكيد أهمية ممرات النقل وممرات النقل العابر في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز سبل الربط بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والناس والموارد وتيسير التنمية الاقتصادية والمستدامة داخل الأقاليم وفي ما بينها، مع

(4) A/C.2/71/6، المرفق.

(5) A/70/262.

التأكيد على ضرورة أن تكون ممرات النقل وممرات النقل العابر آمنة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والآثار البيئية،

وإنّ تشير إلى أهمية تعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في نظم النقل المستدامة والمتكاملة والمتنوعة الوسائط والمتعددة الوسائط من خلال الاستفادة من الفرص التكنولوجية في العقود المقبلة بغية إحداث تغييرات أساسية وجذرية في نظم النقل، بما في ذلك الرقمنة المتسارعة، وتكنولوجيات الكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيات الوقود المنخفض الانبعاثات، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل بناء قدراتها،

وإنّ تدرك أهمية معالجة أوجه الضعف التي تواجهها بشكل خاص الدول غير الساحلية، ولا سيما الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإنّ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن إعلان ألماتي⁽⁶⁾ وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد 2014-2024⁽⁷⁾ تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإنّ تشدد على أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمدادات العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وإنّ تشجع مبادرات النقل المستدام في سياق إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإنّ تقر بأن زيادة الاستثمار في البنى التحتية أمر بالغ الأهمية لتكامل الاقتصادات العالمية، مما يمكن أن يدفع عجلة النمو ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين لا تزال الحاجة إلى البنى التحتية هائلة وملحة وستستمر في الازدياد، وإنّ تدرك أن سد الفجوة الضخمة في تمويل البنى التحتية سيتطلب تمويلاً من القطاعين العام والخاص فضلاً عن التكنولوجيات والدراية وأوجه الكفاءة التشغيلية وكذلك تهيئة بيئة محلية مواتية، وإنّ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في البنى التحتية وتبادل الخبرات، وأنّ البنى التحتية يجب أن تكون جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان،

1 - **تؤكد من جديد** التزامها بالتعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات باعتبار ذلك الطريقة الوحيدة التي تمكّن العالم من التصدي بفعالية للآزمات العالمية من قبيل جائحة كوفيد-19 وعواقبها، وتسلم بالدور القيادي الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية والدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في تحفيز وتنسيق التدابير الشاملة المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة جائحة كوفيد-19، والجهود المركزية التي تبذلها الدول الأعضاء في إطارها؛

(6) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003 (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(7) القرار 137/69، المرفقان الأول والثاني.

- 2 - **تشدد** على إسهام وسائط النقل المستدامة والمنخفضة الانبعاثات والموفرة للطاقة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن أهمية الاستراتيجيات الطويلة الأجل والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في توفير وسائط النقل المستدامة هذه؛
- 3 - **تأخذ في الاعتبار** الدور الهام الذي يؤديه النقل من أجل التنمية المستدامة فضلا عن إعادة الظروف المعيشية إلى طبيعتها واستعادة القدرة على التنقل دون عوائق، بما في ذلك ضمان إيصال الإمدادات الطبية بسرعة، ولا سيما وسائل التشخيص والعلاجات الأساسية والأدوية واللقاحات ووسائل العلاج وغيرها من التكنولوجيات الصحية أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها؛
- 4 - **تتعهد** بتعزيز دور النقل المستدام والتنقل في تهيئة فرص العمل وتيسير التنقل وتحسين فعالية سلاسل اللوجستيات في ربط الناس والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بأماكن العمل والمدارس والخدمات الصحية وإيصال السلع والخدمات إلى المجتمعات الريفية والحضرية، ومن ثمّ إتاحة الفرص المتساوية للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛
- 5 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تحافظ على استمرارية تشغيل وتعزيز نظام النقل والبنى التحتية للنقل في جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة للتنمية المستدامة، مع التسليم في هذا الصدد بأهمية تهيئة بيئة محلية مواتية وتوفير تمويل محلي كاف لقطاع النقل لا يقوض قدرة بلد ما على تحمل الديون من أجل ضمان نقل محلي ودولي مستقر وموثوق به؛
- 6 - **تدعو** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بوسائل منها تحسين تخطيط البنى التحتية للنقل والتنقل وتعزيز الربط؛
- 7 - **تدعو** الدول الأعضاء إلى أن تراعي، حسب الاقتضاء، الخبرة التي اكتسبتها المجتمع الدولي في التعامل مع نتائج الكوارث بتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية والصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة بالنقل والمرور العابر بهدف كفالة النقل المستقر والمأمون والموثوق به والذي يسهل الوصول إليه والمستدام أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها؛
- 8 - **تؤكد** أهمية التعاون الدولي بين وسائط النقل ذات الصلة والقطاعات المتصلة بالنقل للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات، فضلا عن تبادل الخبرات المكتسبة من تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية لتطوير النقل حسب الاقتضاء؛
- 9 - **تؤكد مرة أخرى التزامها الكامل** بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ككيّ واحدة لدعم جميع الحكومات؛
- 10 - **تشدد** على ضرورة تعزيز تطوير قطاع النقل المستدام، الذي ينبغي أن يساهم في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ويقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة عليها؛

- 11 - **تقترح** أنه مع مواصلة تطوير البنى التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود وممرات النقل المتعددة الوسائط، يمكن النظر في استخدام وثائق النقل الموحدة الإلكترونية القائمة على الإرسال الرقمي للبيانات ذات الصلة لما تتطلبه عليه من إمكانيات، إذ يمكنها أن تقلل إلى أدنى حد من المشاركة البشرية في عمليات النقل وعبور الحدود، وبالتالي يمكنها أن تعزز قدرة سلاسل النقل والسلاسل اللوجستية على الصمود؛
- 12 - **تشدد** على أهمية وجود قنوات موثوقة ومستدامة لتبادل المعلومات بشأن أثر جميع وسائط النقل على عمليات النقل وحركة الناس في حالات مثل جائحة كوفيد-19؛
- 13 - **تدعو** إلى تعزيز قدرة نقل الركاب على الصمود في وجه أي حالات نقشٍ وتهديدات أخرى للصحة العامة من أجل احتواء انتشار الأمراض المعدية في جميع وسائط النقل وفي مرافق البنى التحتية للنقل؛
- 14 - **تسلم** بالحاجة إلى زيادة قدرة نظم النقل على مواجهة خطر الكوارث، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد، وحشد الشراكات، وتخصيص الموارد التقنية، مع الإشارة في هذا الصدد إلى عمل الآليات والمبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والحكومات؛
- 15 - **تشير** إلى الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية الكافية، من أجل زيادة قدرة نظم النقل على الصمود للتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون البحثي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما كانت ممكنة وقابلة للتطبيق، بغية ضمان التعافي الكامل والشامل والمستدام بعد الكوارث، وإعادة البناء على نحو أفضل، مع التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- 16 - **تشدد** على أهمية دعم التطوير المستمر لما يتوفر لدى البلدان النامية من قدرات مؤسسية وقانونية وتقنية وإدارية لازمة لضمان التطبيق المتسق للمعايير المتفق عليها دولياً، حسب الاقتضاء، ولنظام نقل متعدد الوسائط يتسم بالكفاءة.